الاسم المقصور في النحو والصرف وأحكامه *

بقلم : الدكتور فاروق مواسي

تمهيد :

تطمح هذه الدراسة إلى إيضاح بعض ما أشكل في الاسم المقصور ، وهي وإن قُدّمت بأسلوب جديد مغاير لأساليب المصادر القديمة التي عالجت الاسم المقصور والاسم الممدود[1] إلا أن التركيز في معالجة هذا الموضوع تعريفاً وتصريفاً من شأنه أن يلقي ضوءاً جديداً على مادة لا يفترض أساساً ضرورة الإبداع فيها ، فإن لم يجد القارئ جِدّة في الطرح فلعل تنظيم المادة أو طريقة عرضها قد يكون شفيعاً لإخراجها ، تيسيراً للباحث أو تحفيزاً له على تناول الموضوع بما هو أجدى .

ا. تعريف الاسم المقصور :

الاسم المقصور هو اسم معرب خُتِم بألف لازمة «ثابتة» ، نحو «الهدى» و «العصا» (والمهم أن تكون ألفًا من حيث النطق ولو رسمت بالياء) .

١-١ فألف «العصا» مقصورة ، وليست ممدودة كما يتوهم بعضهم ، ذلك لأن الألف الممدودة هي ألف زائدة تليها همزة نحو «سماء» ، «أصدقاء» ، وللتمييز بين اسمي الحرفين الأخيرين في كل من «العلا» و «التقى» (وكلاهما اسم مقصور) نسمي الألف الأولى «قائمة» ، ونسمي الثانية «ياء مهملة» أو على سبيل الاختصار «ياء» .

---

* لا أعني بالاسم المقصور ما اصطلح عليه العروضيون أو البلاغيون، وجدير بالذكر كذلك أن النحويين لا يطلقون «الاسم المقصور» على الاسم إلا إذا كان معربًا ، بخلاف اللغويين والقرّاء ، فإنهم يطلقونه على المعرب والمبني ، ولذا يقولون في «أولى» أنها اسم مقصور ، مع أن الاسم مبنيّ ، فالاصطلاح متباين عند كل فريق (انظر : حسن ـ النحو الوافي ج١ ص٨٨) .

(١) من هذه الكتب التي عالجت الموضوع كتاب «المقصور والممدود» ، وقد ألف كتبًا تحمل العنوان نفسه كل من : ابن السكّيت (ت ٨٥٩م) والسّجستاني (ت ٨٦٩م) وابن ولاّد التميمي (ت ٩١٠م) والفرّاء (ت ٨٢٢م) وابن القوطية (ت ٩٧٧م) وابن دُريد (ت ٩٣٣م) وأبي عليّ القالي (ت ٩٦٧م)، وقد تعرفت على منهج بعض هذه الكتب في جمع الأسماء المقصورة وتصنيفها ، حيث الكتاب مقسم إلى أبواب ، نحو:
باب ما يفتح أوله فيقصر ويكسر ويمد ، باب ما يفتح فيمد ويضم ويقصر ... وهكذا .

١-٢ والاسم المقصور كما ذكر في التعريف معرب، تقدر عليه حركات الإعراب رفعًا ونصبًا وجراً ، فنقول في إعراب «الهدى» في قولنا «إن الهدى هدى الله» :

الهدى : اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر .

هدى : خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر .

ولرب سائل يسأل : إذاً لماذا لا نعتبرها مبنية ما دامت الحركة مقدرة في أحوال الإعراب الثلاث ؟

والإجابة : لإن الإعراب في التثنية والجمع يتغير ، فنحن نقول في مثنى «الفتى» في حالة الرفع «الفتيَان» وفي حالتي النصب والجر «الفتَيَيْن»[١] بينما المبني لزومًا لا يُثنّى ولا يجمع مباشرة ، وما دام الاسم المقصور معربًا فليس لنا أن نعتبر الأسماء المبنية أسماء مقصورة، نحو : إذا ، مهما ، حيثما ، كيفما ، ما ، أنا ، أنتما ، هما، هنا ، هذا ... إلخ.

١-٣ أما الألف اللازمة أو الثابتة (في التعريف) فهي جزء من اللفظة ، بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عنها ، فهي ليست عارضة ، كالألف في الأسماء الستة ، وليست زائدة ، أو علامة الرفع في المثنى ، أو التي للإطلاق أو العوض أو الندبة ... إلخ .

١-٤ وهذه الألف ليست أصلية في الاسم ، مع أنه لا يمكن الاستغناء عنها ، فهي واحدة مما يلي :

أ. منقلبة عن واو أو ياء ، ونستطيع أن نهتدي إلى أصلها عن طريق التثنية أو الجمع ، فألف «العصا» منقلبة عن واو بدليل المثنى «عصوان» ، وألف «الفتى» منقلبة عن ياء، بدليل التثنية أو الجمع «فَتَيان ، فتية» .

ب. مزيدة للتأنيث ، نحو :«حُبلى» ، «ذِكرى» ، «بُشرى» ...

حـ. مزيدة للإلحاق ، نحو : «أرْطى» (نوع من الشجر ، ثمره مر) ، وقد ألحقت الألف زائدة ، فتكون اللفظة وزان «جعفر» ، ومثلها «ذِفْرى» (العظم خلف الأذن وتجمع على ذِفريات أو ذَفارى) وهي على وزان «درْهَم» .

١-٥ وقد نجد الألف المنقلبة محذوفة لفظًا ، كقولنا «فَتًى» فنحن نلفظها صوتيًا «فَتَن»، ومع ذلك

---

(١) العلة هنا التقاء الساكنين ، فأصلها «فَتَانْ» ، ولكن إذا ألحقت ياء المتكلم بالاسم المقصور فتحت الياء ، تحاشيًا من الساكنين ، فنقول «هذا عصايَ وذاك فتايَ» ، وبالطبع فنحن لا نتحدث هنا عن القراءات كقراءة نافع «ومحياي» ـ بسكون الياء ـ ، أو قراءة الأعمش والحسن البصري :«عصايِ» بكسر الياء .

فهي موجودة تقديراً ، لأن المحذوف لعلّة [1] كالثابت ، فالألف إذاً لازمة دائمًا إما لفظًا أو تقديراً ، ومتى نُوّن المقصور حذفت ألفه لفظًا لا خطًا .

أما إذا جاءت بعد ألف المقصور هاء التأنيث ، نحو :«فتاة» مؤنث ، «فتًى» و «مباراة» مؤنث «مُبارًى» زال عنه الاسم والحكم ، وصار الإعراب على هاء التأنيث .

٢. كيف يصاغ الإسم المقصور :

من المقصور ما هو قياسي ، ومنه ما هو سماعي :

٢-١ أما المقصور القياسي فيكون في عشرة أنواع من الأسماء المعتلة الآخر :

أ. مصدر الفعل اللازم (وزان «فَعِل» فإن مصدره وزان «فَعَل» نحو :«جَوِيَ - جَوًى» ، «رَضِيَ - رِضًا» ونظيرهما من الصحيح «فَرِحَ - فَرَح» .

ب. ما كان على وزان «فِعَل» مما هو جمع لـ «فِعْلَة» ، نحو :«حِلية - حِلًى» ، ونظيرها من الصحيح - قِرْبة - قِرَب» .

ج. ما كان على وزان «فُعَل» مما هو جمع لـ «فُعْلة» ، نحو «عُروة - عُرًا» ، «مُدْية - مُدًى» ، ونظيرهما من الصحيح - «حُجة - حُجَج» .

د. ما كان على وزان «فَعَل» من أسماء الأجناس التي تدل على الجمع - إذا تجردت من هاء التأنيث ، وتدل على الوحدة إذا لحقتها هذه الهاء -، نحو : «حَصاة - حصًا» ، «مَهاة - مَهًا» ، ونظيرهما من الصحيح «ثَمَرة - ثَمَر» .

هـ. اسم المفعول الذي ماضيه يزيد على ثلاثة أحرف ، نحو :«مُعطًى» ، «مُنَقًى» ، ويجري مجرى اسم المفعول فيما هو أكثر من الفعل الثلاثي المصدر الميمي ، واسم المكان واسم الزمان .

و. وزان «مَفْعَل» دلالة على المصدر الميمي أو اسم الزمان أو اسم المكان، نحو: «مَرْمًى» ، «مَشْتًى» .

ز. وزان «مِفْعَل» دلالة على اسم الآلة «مِكوًى» .

ح. وزان «أَفْعَل» صيغة للتفضيل ، نحو :«الأدْنى» ، «الأقْصى» ، أو لغير التفضيل دلالة على لون أو عيب أو حلية نحو :«الأعمى» - «الأحْوى» .

---

(١) انظر كتاب درويش «إعراب القرآن الكريم وبيانه» المجلد الثالث ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص - ١٩٨٨- ص ٢٩٢ .

ط. جمع المؤنث من «أفْعَل» التفضيل ، مثل :«الدّنا» (جمع «الدنيا») ، ونظيرها من الصحيح :«الكُبْرى ـ الكُبَر» .

ي. مؤنث «أفْعَل» التفضيل من الصحيح الآخر أو معتلّه ، نحو :«الُحسنى»، «الفُضلى» ، «الصّغرى» ، «الدُّنْيا» ، «القُصْوى» .

٢-٢ وفيما عدا هذه الأوزان أو الأنواع يكون المقصور سماعيًا (بمعنى أنه ورد على ألسنة العرب أو في كتب اللغة كما رووها ، وهو يحفظ ولا يقاس عليه) نحو: «السّنا» ، «الرّحى» ، «الفَتى»[١] .

٣. لماذا سمي الإسم المقصور بهذا الإسم ؟

ذكر ابن مالك في ألفيته ما يتعلق بالاسم المقصور ، فقال :

فالأول الإعراب فيه قدّرا جميعه ، وهو الذي قد قُصِرا

ولفظة «قُصِر» لم تكن واضحة الدلالة في معاجم اللغة ، ففي **لسان العرب** و**تاج العروس** نجد «والقصر خلاف المد ، والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر» .

وقد عرف المستشرق (رايت «ت ١٨٨٩») الألف المقصورة بأنها «الألف التي اختصرت لفظًا أو اختزلت ، وهي خلاف الألف الممدودة التي تقيها الهمزة في نهايتها»[٢] . فهي مقصورة إذا لأنه لم يردفها همزة حتى تمدّ .

ومع وجاهة هذا التفسير إلا أن الأشموني (ت ١٤٩٥م) في شرحه لألفية ابن مالك كان متميزاً في ربط الاسم بالمعنى ، فهو يشرح «القصر» بمعنى «الحبس» ، ومنه قوله تعالى (﴿حور مقصورات في الخيام﴾ ـ أي محبوسات على بعولتهن ـ) وسمي المقصور بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب[٣] ، وفي هذه الاقتباس إمكانيتان متاحتان للتفسير الذي أغفله معظم الشارحين .

---

(١) يلحق بالاسم المقصور لفظتا «كلا» و «كلتا» إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر (وليس إلى الضمير)، فنقول : «كلا الرجلين ناجح» و «سلمت على كلتا الضيفتين» .

(٢) انظر : W. Wright : **A Grammer Of The Arabic Language**, 3rd Edition, Cambridger University Press - 1967, (Part 2 P. 11) .

وقد أورد «رايت» أن الألف الممدودة كانت تكتب في بعض المخطوطات القديمة على غرار «ردآء».

(٣) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ـ ١٩٥٥ ، ص ٤٤ .

٤. تثنية المقصور وجمعه :

٤-١ عند تثنية المقصور الثلاثي فإننا نعيد الألف إلى أصلها ، نحو :«هدًى ـ هُدَيان»[١] . أما إذا كان المقصور أكثر من ثلاثة أحرف (بمعنى إذا كانت الألف رابعة فصاعداً) فإن الألف تقلب ياء مطلقًا نحو :«ذِكْرى ـ ذِكْريان» (أو ذِكْرَيَيْن) ، «مستشفى ـ مستشفيان» (أو مستشفيين) ، «عُظْمى ـ عُظْميان» (أو عُظْمَيَين)[٢] .

٤-٢ وما ينطبق في قواعد التثنية ينطبق كذلك على الجمع المؤنث السالم (على اعتبار أن هاء التأنيث قد حذفت[٣] وعاد الاسم مقصوراً) ، نحو :«مَهاة ـ مَهَوات» ، «فَتاة ـ فَتَيات» .

ولكنا نجمع :«صَلاة ـ صَلَوات» ، «زكاة ـ زكَوات» ذلك لأن ألف «صلاة» و «زكاة» مبدلة من الواو حسب الأصل الآرامي ، وقد حافظ القرآن الكريم على رسم الكلمة : «صلوٰة» ، «زكوٰة»[٤] .

٤-٣ وفي الجمع المذكر السالم تحذف الألف وتبقى الفتحة قبل علامة الجمع مباشرة، نحو : «رضًا ـ رِضَوْن» (أو رِضَيْن) ، «مصطفًى ، مُصْطَفَوْن» (أو مُصطَفَيْن) ، «أعلى ـ أعْلَوْن» (أو أعْلَيْن) .

٥. النسبة إلى الاسم المقصور :

عند النسبة للاسم المقصور تلحق به الياء المشددة ، فإذا كان ثلاثيًا قلبت ألفه واواً (ولا يهم هنا أصلها) وتكون هذه الواو مكسورة ، نحو «هدًى ـ هُدَوِيّ» ، «عَصًا ـ عَصَوِيّ» ، ويلحق به كذلك ما كان مقصوراً ثلاثيًا قبل إلحاق هاء التأنيث فيه ، نحو :«صَلاة ـ صَلَوِيّ» ، «فَتاة ـ فَتَوِيّ» .

٥-١ إذا كان المقصور رباعيًا ساكن الحرف الثاني نحو :«حَيْفا» ، «مَلْهى» فعند النسبة تجوز احتمالات ثلاثة :

أ. تقلب الألف واواً وتكسر ، نحو :«حَيْفَوِيّ» ، «مَلْهَوِيّ» .

ب. ويجوز مع القلب المذكور أعلاه زيادة ألف قبل الواو ، نحو :«حَيْفاوِيّ» (أو بمعنى آخر إضافة واو مكسورة على نهاية الاسم قبل الياء) .

---

(١) نستثني «رِضًا» فتثنى على «رِضَيان» مع أن أصلها واوي «الرضوان» .

(٢) ومن هنا نفهم وجه الخطأ في القول الشائع «الدولتان ا لأعظم» .

(٣) لم تحذف هاء التأنيث في المثنى حتى تبقى الدلالة على تأنيثه .

(٤) أما «حياة» فتجمع على «حَيَوات» ، رغم أن الألف أصلها ياء ، وكان علينا أن نقول «حييَات، ولكن وبسبب كراهة اجتماع ياءين أصبحت الكلمة «حَيَوات» .

ج. حذف الألف وكسر ما قبل الحرف المحذوف ، نحو «حَيْفِيّ» ، «يافِيّ» ، ويرجح مثل هذا الحذف إن كانت الألف للتأنيث نحو «حُبْلَى ـ حُبْلِيّ» .

٥-٢ إذا كان الاسم المقصور رباعيًا متحرك الحرف الثاني أو كان خماسيًا أو أكثر حذفت الألف وكسر ما قبل الياء نحو :«بَرَدَى ـ بَرَدِيّ» ، «مصطَفَى ـ مصطَفِيّ» ، وأجاز بعضهم قلب الألف واواً مكسورة ، نحو «مصطَفَوِيّ» ـ وهذا الشائع في لغتنا المعاصرة .

٦. تصغير الإسم المقصور :

٦-١ إذا كانت الألف المقصورة ثالثة قلبت هذه الألف ياء ، وأدغمت فيها ياء التصغير نحو : «فَتَى ـ فُتَيّ» ، «عُلاً ـ عُلَيّ»[١] .

٦-٢ أما أفعل التفضيل من هذه الأسماء نحو «أحلى» ، «أشهى» فعند التصغير يبقى ما بعد ياء التصغير على فتحه ـ «أُحَيْلَى» ، «أُشَيْهَى» ، وعلى غرار ذلك تكون الأسماء المنتهية بألف التأنيث ، نحو :«سُلَيْمى» ، «حُبَيْلَى» (ويرى البعض حذفها في الصفة وقلبها هاء ، نحو :«حُبْلَى ـ حُبَيْلَة») .

ويشير (رايت) إلى أن ألف التأنيث تلغى عندما يكون الاسم خماسيًا (وثالثه ليس حرف مدّ زائد) أو أكثر من خمسة أحرف نحو :«قَرْقَرى ـ قُرَيْقِر» ، «لُغَيْزَى ـ لُغَيْغِيز»[٢] .

٧. متى يمنع الإسم المقصور من الصرف :

٧-١ يقول ابن مالك في ألفيته :

أو ألف التأنيث مطلقًا مَنَعْ صرفَ الذي حواه كيفما وقع

---

(١) ومن الشعراء من استهواه التصغير أو «التحقير» في لغة البعض، يقول ابن الفارض (ت ١٢٣٥)

يا أهيل الود أنّى تنكر (م) وني كهلاً بعد عرفاني فُتَيّ
وضع الآسي بصدري كفه قال : ما لي حيلة في ذا الهُوَيّ
آه وا شوقي لضاحي وجهها وظما قلبي لذيّاك اللمَيّ

فكلمة «فُتَيّ» تصغير «فَتًى» و «هُوَيّ» تصغير «هَوًى» و «اللُمَيّ» تصغير «اللَمَى» وهذه جميعًا أسماء مقصورة نسب إليها .

(٢) انظر كتاب (رايت) ج٢ ص١٦٩ ، ويذكر كذلك أن تصغير «حُبارى» (ثالثه حرف مد) يكون على وجهين إما «حُبَيْرى» أو «حُبَيّر» ، وقد سبق أن ذكر هذه الملاحظة ابن عقيل (ت ١٣٦٧م) في شرحه (انظر الجزء الثاني ص ٣٦٠) .

وعلى هذا القول فإن الألف المقصورة التي تزاد في نهاية الاسم لتدل على تأنيثه تكون ممنوعة من الصرف أو التنوين ، وتأتي هذه نكرة على غرار «ذكرى» ، «بُشرى» ، وقد تكون في معرفة ، نحو :«رَضوى» ، «سلمى» ، (جبلان في الحجاز) ، وقد تكون هذه الألف في جمع تكسير ، نحو :«جرحى» «قتلى» ، أو في وصف للمؤنث نحو :«حُبْلى»، «يُسْرَى»[1] وبمعنى آخر : إن هذه الألف التي للتأنيث تقع :

- معرفة أو نكرة
- في مفرد أو في جمع
- في اسم أو في صفة

٧-٢ وتمنع الأعلام في الأسماء المقصورة من الصرف إذا كانت ألفها للإلحاق ، نحو «أرطى» ، «عَلْقَى» ، «عِزْهى» وبالطبع فهذه الألفاظ نادرة الاستعمال ، ويضاف إلى ذلك أسماء الأعلام الأعجمية ، نحو :«موسى» (أنظر الملاحظة ٢ في حاشية الصفحة التالية) .

٧-٣ ونستطيع أن نستنتج أن الأسماء المقصورة تنون في الحالتين التاليتين :

أ. إذا كانت الألف ثالثة في الاسم المقصور سواء كانت اللفظة مذكرة أو مؤنثة نحو «هُدًى»، «عصًا»[2] ومن الألفاظ المقصورة التي قد تذكر وقد تؤنث «ضُحًا» ، «سُرًى» ولكنهما تبقيان منونتين إلا إذا سميت الواحدة علمًا لمؤنث .

أما الاسم «جُحا»[3] فهو ممنوع من الصرف لكونه علمًا معدولا عن فاعل، ونحن بالطبع نضيف أسماء أعلام المؤنث إلى هذا الاستثناء ، نحو «هُدَى» ، «جَنَى» ، «نُهَى» .

---

(١) يرى بعض النحاة أن ألف التأنيث الممدودة كحمراء كانت في أصلها مقصورة «حَمْرى» ، فلما أريد المد زيدت قبلها ألف أخرى ، والجمع في النطق بين ألفين ساكنين محال ، وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها ، إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المد ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأول حرفًا قريبًا منها وهو الهمزة يُفيد الغرض من المد ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدل على التأنيث كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها ، (انظر : النحو الوافي ج٤ ص١٩٧) .

(٢) الوجه الصحيح لكتابة التنوين أن يكون على الحرف الذي قبل الألف المقصورة ، وهذا ما انتبه إليه كتاب (رايت) (انظر ج٢ ص١٣ وكذلك ص١٢١) ، كما انتبه إليه المحقق عبد السلام هارون في كتابه قواعد الإملاء ص٢٥ .

(٣) ورد في لسان العرب في مادة «جُحا» :(قال الأخفش : لا ينصرف لأنه مثل عمر ، قال الأزهري : إذا سميت رجلا بـ «جحا» فألحقه بباب «زُفَر» ، و «جحا» معدول من جَحا ـ يجحوا إذا خطا .

ب. إذا كان الاسم المقصور مذكراً وليس على وزان أفعل فهو منوّن[1] ، ويقع ذلك عادة في المصادر الميمية ، نحو :«مُعْطًى» ، «مَرْمًى» وفي اسمي المكان والزمان ، نحو : «مستشفًى» ، «مشتًى» ، «مَقْهًى» ، وفي أسماء الآلة مما هو مذكّر ، نحو : «مِرْمًى» ، وفي اسم المفعول ، نحو «مُلْقًى» ، «مُرْتجًى» .

٨. إملاء الألف المقصورة :

لا شك أن ثمة خلافًا في طريقة رسم الألف اللينة في نهاية الأسماء المقصورة ، فالكوفيون يجيزون كتابة المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسوره[2] .

وإذا تتبعنا طريقة الإملاء في **أدب الكاتب** لابن قتيبة (ت ٨٨٩م) فإننا لا نجد قاعدة ثابتة ملزمة لكتابة الألف إذا كانت ثالثة ، فهو يرى أن كلمة «الزّناء» مثلاً تمد وتُقصر ، فإذا قصرت كتبت بالياء ، ومن ناحية ثانية فإن كلمة «الشّقاء» تمد وتقصر كذلك ، فإذا قصرت كتبت بالألف[3] .

٨-١ ومن خلال متابعة لكتب الإملاء ولطريقة البصريين ـ وهي معتمدة لدينا ـ يتبين لنا أن الألف اللينة طرفًا ترسم ياء في المواضيع التالية :

أ. في كل اسم ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء، نحو :«الهُدى» ، «المُنى» ، «الأذى» .

ب. في كل اسم عربي ألفه المقصورة رابعة وليس قبلها ياء ، نحو :«عذارى»، «مُرتَضًى» ، «قَتلى» .

---

(١) يستثنى من ذلك ما لحقته ألف الالحاق (انظر البند السابق) ، كما تستثنى أسماء الأعلام الأعجمية ، نحو : «موسى» ، «عيسى» ، أما لفظة موسى في قولنا «حلق لحيته بالموسى» فهي تذكر وتؤنث ، وعلى ضوء ذلك فهي تنصرف ولا تنصرف ، وتجمع على قول من صرفها «المواسي» وعلي قول من منعها على اعتبار التأنيث «موسَيات» .

(٢) انظر : **النحو الوافي** ج١ ص١٨٩ ، ومن جهة أخرى يشير عبد السلام هارون أن الكوفيين كتبوا كل ما كان على وزان «فُعَل» أو «فعَل» بالياء سواء كانت الألف منقلبة عن واو أو عن ياء ، نحو: «العُلى» ، «الحِجى» ، «العِدى» ، مع أن الأصل واوي في كل منها «العلو والحجو والعدوان» .

ويرى هارون أن هناك مذهبًا آخر لكتابتها بالألف مطلقًا سواء أكانت منقلبة عن واو أو عن ياء ، (أنظر : **قواعد الإملاء** ـ الطبعة الثانية ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٩٧٦ ص ٢٤) .

(٣) أنظر : ابن قتيبة : **أدب الكاتب** ، مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨٢ ص٣٠٤ ، وانظر كذلك باب ما يستعمل في الكتب والألفاظ من الحروف المقصورة التي تكتب بالياء (ن.م ـ ص ٢٩٧) وما يكتب بالألف (ص ٢٩٨).

أما إذا كان قبل الأخر ياء رسمت الألف المقصورة ألفًا ، نحو :«دنيا»، «قضايا»، «ثريا» تحاشيًا من تلازم الياءين ، ويستثنى من ذلك اسم العلم «يحيى»[1] .

ج. في أربعة أعلام أعجمية وهي : «موسى»[2] ، «عيسى» (وهما من أصل عبري) ، «كِسرى» ، «بُخارى» (وهما من أصل فارسي) ، ومنهم من يعتبر «يحيى» علمًا أعجميًا كذلك بسبب أصل التسمية العبري .

٨-٢ وتكتب الألف المقصورة قائمة في المواضيع التالية :

أ. في الألف الثالثة المنقلبة عن واو ، نحو :«القفا» ، «العُلا» ، «الحفا» ، «الذرا» ، «العصا» ، «الرُبا» ، «الربا» ، «الرِضا» ، «الضحا»، ويضاف إلى ذلك ما كانت ألِفهُ مجهولة الأصل ، نحو :«الدّدَا» (بمعنى اللهو واللعب) ، «الخَسا» (المفرد من العدد) ، وعكس معناها «الزكا» إذ لم يعرف فعل ولا مشتق آخر .

ب. في الألف إذا كان المقصور أكثر من ثلاثي ، وهو علم أعجمي ، نحو : «حَيفا» ، «أمريكا» (وقد أشرنا أعلاه أن الأعلام «موسى» ، «عيسى» ، «كسرى» ، «بخارى» ، «يحيى» هي المستثناة عن هذه القاعدة ، وأشرنا كذلك إلى عدم تلازم الياءين ، فنكتب «دنيا» ، «عُليا» ، «بُقيا» بالألف القائمة ونستثني منها كذلك اسم العلم «يحيى»)[3].

ج. ما ورد مقصوراً وممدوداً بلغتين «كالحلوى والحلواء» فيصحّ كتابتها «الحلوا» ، ومثلها «الزّناء» فيصح كتابتها «الزِنا» .

د. يصح أن تكون الألف قائمة في القافية ، وذلك في القصائد المقصورة ، وذلك لتستوي القوافي بالصورة الخطية ، ومن أشهر المقصورات مقصورة ابن دُرَيد (أو المقصورة الدُرَيدية) التي يمدح ابن دريد (ت ٩٣٣م) بها الشاه ابن ميكائيل وولديه - وهو رئيس نيسابور ، وقد أحاط ابن دريد فيها بأكثر المقصور ، وعارضه فيها جماعة من الشعراء

---

(١) يفرق بعضهم بين ما هو علم فيكتبون :«دنْيى» و «رَيّى» وبين ما هو غير علم ، فيكتبون : «دنيا» و «ريّا» ، انظر : هارون - قواعد الإملاء ص ٢٥ .

(٢) إذا وردت لفظة «موسى» مجرورة فنعربها : اسم مجرور بفتحة مقدرة لأنه علم أعجمي ممنوع من الصرف ، أما إذا أضيف الاسم أو حُلّي بلام التعريف فيجرّ بكسرة مقدرة .

(٣) نلاحظ هذه الأيام شيوع الخطأ في كتابة بعض أعلام المؤنث ، فيكتبون «لِينَة» هكذا «لينا» ، كما يخطئون ويكتبون «فاديا» ، «ديما» ، «شاديا» ، «ناديا» ، «ساميا» وكأنهم يوحون بذلك إلى أن الأسماء أعجمية ، مع أنها عربية الأصول .

وشرحها آخرون ، من أبرزهم ابن خالويه (ت ٩٨٠م)[١] .

٨-٣ ومع ذلك فهذه القواعد لم يخضع لها القدماء في مخطوطاتهم[٢] . ثم إن بعض كتابتنا متأثرة برسم الإملاء في القرآن الكريم كقوله تعالى : «والضُّحى» . ومما يشفع صحة الكتابة في المقصور الثلاثي على أي من الطريقتين أن يكون هناك خلاف حول أصلها الواوي أو اليائي ، يقول السيوطي في **المزهر** في باب «ذكر الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء» : عقد لها ابن السكيت بابًا في **إصلاح المنطق** وابن قتيبة بابًا في **أدب الكاتب** ، وقد نظمها ابن مالك في أبيات فقال :

قل إن نسيت عزوته وعزيته ... وكنوت أحمد كنية وكنيته

....

....

وكذا طلوت طلى الطلى كطليته ... ونقوت مخ عظامه كنقيته[٣]

ومن خلال تسعة وأربعين بيتًا يتبين لنا صحة «الكُنا» و «الكُنى» ، «الطلا» ، والطُلى» ، ومثل ذلك «الحلا» و «الحلى» ، و «الحشا» و «الحشى» ، و «الضحا» و «الضحى» ... إلخ .

ولا شك أن دعوة عبد العليم إبراهيم[٤] إلى توحيد الرسم الإملائي فيها الغَناء لطلابنا ، وفيها تخفيف من قواعد شكلية في كثير من الأحيان ، ولعلها تكون موضوع دراسة جادة مجدية .

---

(١) ورغم جواز الكتابة بالألف القائمة مطلقًا في المقصورة إلى أن عبد الوصيف محمد حافظ في شرحه المقصورة وإعدادها للطبع حافظ على قواعد رسم الألف كما هي متبعة غالبًا ، انظر : **مقصورة ابن دريد** «الطبعة الأولى» شركة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ـ ١٩٣٩م .

(٢) أنظر : ملاحظة «رايت» ج٢ ص ١١ .

(٣) انظر : السيوطي : **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** «الجزء الثاني» ، مكتبة محمد علي صبيح بميدان الأزهر ، القاهرة ، د. ت ص ١٧٨ .

(٤) أنظر : مقال عبد العليم إبراهيم :«توحيد الرسم الإملائي» في كتاب **تطوير تعليم اللغة العربية** «بحوث مؤتمر الخرطوم ـ السودان ـ ١٩٧٦ .

مصـــادر

١. إبراهيم عبد العليم : **توحيد الرسم الإملائي** ، تطوير تعليم اللغة العربية «بحوث مؤتمر الخرطوم» ـ السودان ـ ١٩٧٦ .

٢. ابن دريد : **مقصورة ابن دريد** «الطبعة الأولى» شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ـ ١٩٣٩م .

٣. ابن السراج : **الأصول في النحو** ، (الجزء الثاني ، ط٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٧م.

٤. ابن عقيل : **شرح ابن عقيل** (جزءان) ، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة ـ ١٩٣٥ .

٥. ابن قتيبة : **أدب الكاتب** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ ١٩٨٢ .

٦. اسبر محمد ، جنيدي جلال : **الشامل** (معجم في علوم اللغة العربية) ط٢ ، دار العودة ، بيروت ـ ١٩٨٥ .

٧. الاستراباذي : **شرح شافية ابن الحاجب** (القسم الأول ـ الجزء الثاني) دار الكتب العلمية ، بيروت ـ ١٩٧٥ .

٨. حسن عباس : **النحو الوافي** (أربعة أجزاء) ط٢ ، دار المعارف بمصر ـ ١٩٧١م .

٩. رايت وليام :

W. Wright : **A Grammer Of The Arabic Language**, 3rd Edition, Cambridge University Press - 1967, (Part 2 P. 11).

١٠. درويش محيي الدين : **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ، المجلد الثالث ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص ـ ١٩٨٨ .

١١. رضا علي : **المرجع في اللغة العربية** ، ثلاثة أجزاء ، دار الفكر (دون تفاصيل أخرى).

١٢. سيبويه : **الكتاب** (جزءان) ط٢ ، منشورات الأعلمي ، بيرروت ـ ١٩٧٦م .

١٣. السيوطي : **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** (الجزء الثاني) مكتبة صبيح بميدان الأزهر ، د.ت .

١٤. هارون عبد السلام : **قواعد الإملاء** ، ط٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ـ ١٩٧٦ .

وثمة مراجع أخرى أثبتت في مواضعها.